

عمان توسع مظلة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مساع حكومية حثيثة لمواجهة المخاطر المهددة لاستقرار سوق العمل



تحت الحكومة العمانية الخطى لتوسيع مظلة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بكامل محافظات البلاد، في مسعى منها لمواجهة المخاطر المهددة لاستقرار سوق العمل من خلال التقليل قدر الإمكان من معدل البطالة المرتفع بين صفوف المواطنين، وتجنب حدوث احتجاجات كالتى حصلت قبل عدة أسابيع.

وكان مجلس إدارة الهيئة قد دخل طيلة العامين الماضيين في مناقشات متواصلة لإطلاق مجموعة من الفرص الاستثمارية لرواد الأعمال بغية خفض معدل البطالة، التي تستوجب تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة. وشهد البلد الخليجي الذي يعد اضعف اقتصادات منطقة الخليج العربي احتجاجات نادرة في مايو الماضي تركزت بوضوح في محافظة صحار في أعقاب استحداث ضريبة للقيمة المضافة للمرة الأولى في أبريل الماضي بواقع 5 في المئة ضمن سلسلة إصلاحات تهدف لضمان الاستدامة المالية للسلطنة.

وحتى تدعم سوق العمل بشكل أكبر في تلك المحافظة، أعلنت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) الأحد الماضي أنها تتأهب لإطلاق مشروعين رئيسيين في مدينة صحار الصناعية، يتمثل الأول في مشروع جمع مدائن للمركبات والثاني مجمع للصناعات البلاستيكية. ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى مدير عام المدينة حمد القصابي قوله إن "حجم الاستثمارات بلغ أكثر من ملياري ريال (5.2 مليار دولار) حتى الآن وأن هناك 380 مشروعاً قائماً في المدينة تتنوع بين صناعي وخدمي وتجاري".

وأشار القصابي إلى أن إجمالي العاملين في المنطقة الصناعية يبلغ 13.7 ألف عامل منهم 4686 عُمانياً. ويبدو أن المشاريع الجديدة في المحافظة ستوفر المزيد من الوظائف للمواطنين.

واقصاد سلطنة عمان، وهي منتج صغير نسبياً للطاقة يعاني من مستويات مرتفعة للديون، وهو عرضة للقلبات في أسعار النفط والصادرات الخارجية مثل جاتحة فايروس كورونا.

واقترت الحكومة قبل شهرين مبادرة تحمل اسم "رأس العمل" لتشجيع رواد

هيماء (سلطنة عمان) - ضاعفت مسقط من جهودها لتشجيع الشباب على تأسيس مشاريع خاصة وعدم انتظار الحصول على وظيفة تقليدية سواء في مؤسسة حكومية أو في شركة خاصة، ضمن رؤية تتبناها لدعم الأفكار المبتكرة بهدف تمويلها.

ولدى السلطنة خطط منذ وقت طويل لإصلاح الاقتصاد وتنويع الإيرادات وفرض ضريبة تنسم بالحساسية وإصلاح الدعم، لكن تنفيذ الخطط تأخر في عهد السلطان الراحل قابوس. وقدم السلطان هيثم بن طارق منذ توليه الحكم سلسلة إصلاحات في محاولة لجعل الأوضاع المالية للحكومة مستدامة.

الفئات الأكثر تضرراً من البطالة

- 12.4 في المئة لدى الفئة بين 15 و24 عاماً
- 5.2 في المئة للفئة بين 25 و29 عاماً
- 8.8 في المئة لدى حملة شهادة البكالوريوس

وفي أحدث خطوة في هذا المسار، ناقش سليمان بن سالم المحروقي والي هيماء بمكتبه مع حليلة بنت راشد الزرعية رئيسة هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي ومنتجات رواد الأعمال وطرح عدد من الأفكار والمقترحات لخدمة رواد الأعمال والأسر المنتجة وتهئية البيئة المناسبة لهم.

وتقود هيئة ريادة عمليا خطط الحكومة في هذا الجانب ولطالما حث أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في المبادرات التي وقتتها الهيئة مع وزارة العمل للاستفادة من حزم البرامج التدريبية وتعزيز كفاءة الشباب في التوظيف.

مشاريع بسيطة وغير مكلفة

ارتفع بنهاية أبريل الماضي بنحو 19 في المئة بمقارنة سنوية. وتجاوز إجمالي عدد المؤسسات المسجلة بهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) في الثالث الأول من هذا العام نحو 52 ألفاً بينما كان في نفس الفترة قبل عام عدد أكثر بقليل من 44 ألف مشروع.

ويقدر صندوق النقد الدولي أن ينخفض إجمالي الدين الخارجي للبلد إلى 112 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام من 127 في المئة العام الماضي. وسجل اقتصاد السلطنة انكماشاً بواقع 6.4 في المئة خلال العام الماضي، تحت ضغوط الجائحة. كما اتسع عجز الموازنة ليشكل 17.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعاً من 13 في المئة عما كان عليه في 2019.

مع الجهات الداعمة وفق المجالات الاقتصادية في القطاع الخاص، والتي تتناسب مع مؤهلات وتخصصات الشباب العماني.



وأظهرت أحدث المؤشرات أن تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمان ينمو بإطراد بفضل برنامج الإصلاح الذي تتبعه الحكومة من أجل الحد من مستويات البطالة بين صفوف العمانيين. وتحت المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

بما في ذلك توفير المزيد من الوظائف للعمانيين المقبلين على سوق العمل بشكل متزايد.

ووفق بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الحكومي، بلغت نسبة البطالة بين المواطنين 2.3 في المئة بنهاية الثالث الأول من العام الجاري، لكنها ترتفع إلى 12.4 في المئة لدى الفئة العمرية بين 15 و24 عاماً، و8.8 في المئة لدى حملة شهادة البكالوريوس.

ويعتقد كثير من المتابعين للشأن الاقتصادي العماني أن مسألة تعمين الوظائف لا تزال تسير بخطى متأنة رغم تأكيد الحكومة مراراً أنها تمتلك إجراءات ستساعد في حل مشكلة البطالة. ولتحقيق هذا الهدف، تبذل وزارة العمل جهوداً لدعم سوق العمل بالتعاون

الأعمال على التدريب، وتوسيع مهارات الشباب وتحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث تتحمل الحكومة مصاريف هذه المبادرة في ظل خطتها لدعم المؤسسات.

وبالتوازي مع ذلك التمشي تسرع الحكومة العمانية خطى برنامجها لإبدال العمال الأجانب بمواطنين عمانيين لتخفيف الضغوط على سوق الوظائف، لكن البطالة في صفوف الشباب مرتفعة نسبياً عند مستويات فوق عشرة في المئة.

وقررت مسقط في يناير الماضي استثناء المقيمين الأجانب من عدة قطاعات ومهن لتصبح حكراً على المواطنين في الدولة الساعية لتنفيذ حزمة كبيرة من الإصلاحات، يطول الكثير منها الاقتصاد سعياً لتنشيطه والرفع من إنتاجيته،

تضاعف إنتاج الذهب في السودان مع إحكام السيطرة على التهريب

لكن خلال الربع الأول من 2020 أنتج السودان 8.41 طن، أي نسبة 34 في المئة فقط من الإنتاج المخطط له خلال الفترة نفسها، والمقدر حينها بنحو 24.5 طن، فيما بلغ إنتاج 2020 نحو 35.6 طن.

86 مليون دولار عوائد تجارة الذهب للسودان خلال النصف الأول من العام الجاري

ويستحوذ القطاع غير المنظم للتهريب عن الذهب في السودان على أغلبية الإنتاج الذي يصعب إحصاؤه، ويقوم ببيعه وتهريبه بعيداً عن القنوات الرسمية. رغم أن السودان يعتبر واحداً من ثلاثة أكبر منتجين للذهب في العالم. وتشككي الحكومة من عدم قدرتها على تحديد إنتاج الذهب بدقة نتيجة تهريبه إلى الخارج من قبل الأفراد، والذي يتم عبر 800 موقع من مختلف مناطق البلاد. ويعول السودان على الذهب مورداً لل نقد الأجنبي، بعد فقده ثلاثة أرباع عائداته النفطية بسبب انفصال جنوب السودان في يوليو 2011 وفقدان 80 في المئة من موارد النقد الأجنبي. ويسبب الاضطرابات السياسية التي عاشها السودان في 2019، عقب اندلاع ثورة شعبية أدت إلى تغيير نظام حكم الرئيس السابق عمر البشير، لم تصدر أي إحصاءات رسمية عن حجم إنتاج الذهب الكلي خلال 2019.

الخرطوم - بدأ السودان يجني ثمار تغيير قواعد تجارة الذهب بعد أن سمح مطلع العام الماضي للقطاع الخاص بتصديره، في خطوة ترمي إلى تضيق الخناق على التهريب وجذب النقد الأجنبي لخزانة البلاد التي تعاني نقصاً في السيولة.

وأكد مسؤول في الشركة السودانية للموارد المعدنية أن الإنتاج الرسمي للذهب في السودان تضاعف تقريباً في النصف الأول من عام 2021 مع كبح السلطات للتهريب، مما يمثل نجاحاً جزئياً في الجهود الرامية إلى إنقاذ الاقتصاد.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن الصادق الحاج، رئيس التخطيط والبحاث في الشركة المملوكة للدولة، أن السودان سجل إنتاجاً بلغ 30.3 طن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى نهاية يونيو العام الجاري مقارنة بنحو 15.6 طن في نفس الفترة من العام السابق.

وقال الحاج إن السودان حصل نحو 38.2 مليار جنيه (86 مليون دولار) من الذهب في النصف الأول من عام 2021، ويستهدف 104 مليارات جنيه من إجمالي 100 طن بنهاية العام.

وعزا هذا الارتفاع إلى الإجراءات القوية التي فرضتها وزارة المعادن ومؤسسات الدولة الأخرى لمنع التجارة غير المشروعة عبر الحدود.

ولم تنتظم بيانات النصف الأول من العام الماضي بسبب تفشي فايروس كورونا وانقطاع الإنتاج لفترات من جانب الشركات والأفراد.

وتقلص الإجراءات المتعلقة بتسجيل وأخصيص المشاريع الاستثمارية والمدة الزمنية للتسجيل في المناطق التنموية من 5 أيام إلى يوم واحد، إلا أنها خطوات صغيرة وغير كافية. وشملت الإصلاحات كذلك رقمنة الخدمات وتطوير استراتيجية ترويج الاستثمار وإطلاق حزم من الفرص الاستثمارية الواعدة، وتحديد الهوية الاستثمارية من حيث المناطق والقطاعات، ودعم الصادرات المحلية من خلال إقامة المعارض وفتح أسواق جديدة.

أياد أبوخلتم
بدء الأعمال معقد نوعاً ما في الأردن مقارنة مع دول أخرى

ومع ذلك يرى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان ورئيس حملة "صنع في الأردن" أياد أبوخلتم أن بدء الأعمال يعد معقداً نوعاً ما في الأردن مقارنة مع دول أخرى في المنطقة العربية. وأشار إلى أن ترتيب الأردن في هذه الممارسة للسنوات السابقة ما زال يراوح مكانه. وقال إن "البيروقراطية تشكل أهم معوقات البيئة الاستثمارية، رغم الخطوات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة في قوانين الاستثمار السابقة". وتقدم الأردن 29 مرتبة في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020 ليحتل المرتبة الـ75 من بين 190 من اقتصادات الدول، بعد أن كان في المرتبة 104 قبل عام.

التحديات الاقتصادية تفرض تعزيز صلاحيات هيئة الاستثمار في الأردن

الاستثمار هي المرجعية الوحيدة لأصحاب المشاريع. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود ما يقارب 40 قانوناً والـ نظام 800 تشريع و52 مؤسسة وهيئة وجهة... جميعها معنية بالمنظومة الاستثمارية في الأردن.

وقال رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار بالبرلمان خالد أبو حسان إن "قانون الاستثمار الحالي يعاني من البيروقراطية وتعدد المرجعيات والتداخلات، إضافة إلى وجود لجان معنية بمنح حوافز استثمارية لا تنعكس على توفير الوظائف أو إحداث نمو على مستوى الاقتصاد المحلي".

وأكد على وجوب ارتباط أي حوافز تمنح للمستثمرين بحجم العمالة التي توفرها تلك المنشأة الراغبة في الحصول على إعفاء أو تخفيض ضريبي أو جمركي.

ويعطي قيام الأردن بمراجعة شاملة لاستراتيجية استقطاب الاستثمار الخارجي إقراراً بضعف الجدوى الاقتصادية للخطط الحالية، والذي دفعه إلى إعادة التقييم والبحث عن حلول مستدامة لتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات من أجل معالجة الاختلالات المالية المزمنة.

وكانت الحكومة قد اتخذت طيلة الأشهر الماضية عدداً من الإجراءات والقرارات لتحفيز وتنشيط بيئة الأعمال بالبلاد، في مقدمتها الخط السريع لخدمة المشروعات الاستثمارية من خلال مديرية النافذة الاستثمارية. كما قامت بتقليل عدد اللجان في هيئة الاستثمار من 23 إلى 13 لجنة،

إعداد قانون عصري للاستثمار يواكب التطورات العالمية ويضمن تبسيط الإجراءات ويوحد المرجعيات ويعزز صلاحيات هيئة الاستثمار، في ظل المنافسة الشديدة بين دول العالم لجذب مشروعات استثمارية تقام على أراضيها.

وأكدوا في تصريحات منفردة لوكالة الأنباء الأردنية أن البيئة الاستثمارية للبلاد تحتاج إلى قوانين مرنة تساهم في القضاء على البيروقراطية وحالة التشتت التي يعيشها المستثمر في الوقت الحالي.

ويأتي تعالي الأصوات بسبب وجود أكثر من مرجعية تتعامل مع المستثمرين وتمنح تراخيص وحوافز غير مرتبطة بالتشغيل والنمو، وسط مطالبات بان تكون النافذة الاستثمارية في هيئة

عمان - تعترض السلطات الأردنية إلى ضغوط كبيرة في سعيها لإنقاذ الاستثمارات المحلية والخارجية المتضررة من تداعيات جائحة كورونا، رغم أنها تكافح من أجل وضع إطار متكامل لجذب رؤوس الأموال بهدف تعزيز النمو وتغيير التشريعات بما يدعم هذه الأهداف.

ويبدو أن التحديات الاقتصادية المختلفة تفرض تعزيز صلاحيات هيئة الاستثمار والتأكيد على ضرورة الاستفادة من الميزات التي يتمتع بها الأردن كواحة أمن واستقرار والبناء عليها، ما يعزز مكانة البلد في المنطقة والعالم ويدعم بالتالي مناخ الأعمال بشكل أفضل مستقبلاً.

ودعا برلمانيون ومستثمرون وأكاديميون الحكومة إلى ضرورة



مجال مهم لخزينة الدولة